د. بسام أبو عبد الله

نحن وإرادة التغيير.. ضرورة المراجعات!

عنوان مقالي اليوم هو عنوان «ملتقى البعث» الذي كنت ضيفاً فيه يوم السبت الماضي في محافظة السويداء، وكان ملتقى ناجحاً من حيث المحتوى، والمداخلات الجريئة التي قدمت فيه، والحوارات الغنية التي تعكس رغبة قوية لدى السوريين في التغيير، والذي برز بوضوح شديد من خلال الأسئلة التي وجهت لي، والتي أتفق مع قسم كبير منها، ولكني أختلف مع بعضها وهذا أمر طبيعي، والمهم هو أن نزداد هذه الملتقيات الحوارية مع الناس، والرأي العام السوري في كل مكان، وألا نترك الساحة للقيل والقال، ولوسائل التواصل الاجتماعي من دون حوار عميق وجريء مع ناسنا، وشعبنا في كل مكان.

فيما يخص العنوان فقد قدمت بعض الأفكار والرؤى بهدف إثارة النقاش والحوار، ومنها:

– في تعريف «من نحن»، أشرت إلى أن المقصود بذلك هو كل السوريين وليس حزباً سياسياً، أو اتجاهاً أيديولوجياً، لأن التغيير يحتاج إلى عمل جماعي ورؤية مشتركة.

– في تعريف الإرادة: هناك عشرات الأمثلة الفردية والجماعية، ولكن بإيجاز هو السير نحو الهدف لتحقيقه، وتجاوز العقبات والصعوبات، فالإرادة تساوي العمل، ولا يمكن الحديث عن إرادة نظرية من دون عمل.

– الناحية الأخرى أن الإرادة = العمل ترتبط بالعقل لأنه من أجل الوصول للأهداف، لابد من تحديد المسار، ووضع الأهداف لتحقيقها، إذاً: الحياة الإنسانية هي الإرادة التي يعبر عنها الفعل والحركة، مع العقل والتخطيط.

– لا إرادة من دون فعل، وكذلك لا فعل من دون تغيير، بغض النظر عن حجم التغيير! لكن هنا يطرح سؤال: أي شكل للتغيير، وفي أي اتجاه؟ وهذا مهم جداً.

– سؤال آخر: هل القيود أو الضوابط تقيد من إرادة التغيير؟ والحقيقة أن الأمر يرتبط بالأهداف الموضوعة، وطرق تحقيقها، ومن ثم ما علاقة الفرد بالجماعة؟ وهذا مهم لأن حرية الفرد ضرورية، لكن بما يخدم مصلحة الجماعة، والشأن العام.

النقطة الأخيرة: أنه لا تعارض بين حرية الفرد الواحد، وطريقة حياته، وبين الالتزام بالأهداف والمبادئ العامة التي وضعها المجتمع، أو هي أحد أفراده.

هذه المقدمات فتحت بوابات لأسئلة مشروعة:

– ما الذي نريد تغييره؟

– ما الهدف من التغيير المنشود؟

– هل التغيير من أجل الخاص أم العام؟

– لا يجب إخفاء إشكالية لدينا بين الأنا والـ نحن، إذ لابد من تعزيز الـ نحن الوطنية، وتقليل الأنا الشخصية، والدليل نظرتنا للمنصب، والموقع العام، ونظرتنا لتطبيق القانون، إذ غالباً ما نرى أن من يطبق القانون هو ضعيف، على حين من يتجاوز القانون، ويخالفه هو صاحب حظوة ونفوذ، أعطني مثالاً لواطن بسيط يخالف القانون، على حين من يخالفون إما أنهم يمتلكون نفوذاً أو سلطة، أو جاهاً ومالاً.

المهم في التغيير: ماذا نغير في حياتنا، وكيف نغيره؟ ما هي القيم التي يراد تغييرها وأنماط التفكير؟ ومنها: النظرة للفساد، الأخلاق، النفع العام، النظرة للمنصب، ماذا تقدم لشعبك أم لجيبك؟

الحقيقة أن ما طرحته أثار موجة من الأسئلة، وإن شتتم الاتهامات، وهذه الأسئلة والاتهامات ستجدها في مدن سورية أخرى كذلك، ومنها:

– الخطاب السياسي السوري لم يتغير إلا من خلال الشكل، وداخلاً ما يبحث عن الشعارات لتعليق الأخطاء عليها، وإلقاء اللوم على الآخرين، وهذه نقطة لابد من البدء بها للتغيير، حتى إن أحد المشاركين قال: لماذا نخاف من الحقائق، ولا نخاف من الأوهام؟ كثيرون قالوا إننا سوف نصفق للأفعال والأعمال، وليس للتصريحات والشعارات التي أتعبت الجميع!

بداية التغيير حسب بعض الطروحات من الاعتراف بالواقع بالقدرة على اختراق المجتمع والحوار معه، وهذه نقطة مفقودة. برأي مشاركة أخرى، إن التغيير يحتاج لقوة اقتصادية، وإن الحل جماعي ومؤسساتي، ولابد لنا من الابتعاد عن تجميل القبيح.

إن نقل فحوى ما دار من نقاشات، وحوارات في السويداء هدفه الإضاءة على ما يجول في خاطر السوريين من أسئلة ومسائل تحتاج للنقاش والحوار معهم بشكل منهج ومستمر وصادق وشفاف.

لكن ما لمسته أوصلني لمجموعة استنتاجات:

١– يعتقد البعض أن التغيير مطلوب لمجرد التغيير، من دون أن يدرك هؤلاء أن التغيير يحتاج إلى شروط، منها:

– البيئة المناسبة.

– التخطيط لتحديد الأهداف.

– القوننة والتشريعات.

– الإدارة لتحقيق ذلك.

وهذا ممكن على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة.

٢– التغيير لا يعني أبداً نسف الماضي، إذ لوحظ أن البعض يعتقد أن الماضي كله خاطئ، ويقيمه بأدوات الحاضر، وهذا خطأ منهجي، فالتغيير المطلوب ليس صيغة غورباتشوفية أي «إعادة البناء»، عبر هدم الماضي لإنتاج حاضر أفضل، وإنما إجراء المراجعات المطلوبة لكل التجربة السياسية، والاقتصادية، وتحديد نقاط القوة لتعزيزها، ونقاط الضعف لتلافيها، لأن الماضي ليس كله أخطاء وخطايا كما يحاول البعض القول لنا، ولا الحاضر مليء بالميزات والإيجابيات، والقصة باختصار أن كل تجارب الدنيا بحاجة للمراجعة والتطوير في كل المجالات، وهي الفلسفة التي استند إليها الرئيس بشار الأسد منذ عام ٢٠٠٠، ومن يتابع خطاباته وتوجيهاته للمؤسسات، يرى بوضوح العقل الناقد البعيد عن العاطفة، أكثر منه العقل المغرور بالإنجازات التي تعودنا عليها، وإذا كان لابد من التغيير والعمل عليه، فإننا نحتاج إلى المراجعات الضرورية لكل جوانب حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من دون هذه المراجعات العلمية والموضوعية لا إمكانية للانطلاق نحو المستقبل، وإحداث التغيير المنشود.

المركز الأميركي لدراسات المشرق: سورية الساحة الأساسية التي سيتقرر فيها النظام الجديد في المنطقة

اعتبر المركز الأميركي لدراسات المشرق، أن سورية كانت دائماً فكرة لاحقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولم تكن لدى الأخيرة سياسة تجاهها كباقي بلدان منطقة الشرق الأوسط، مشدداً على أن سورية أصبحت بالفعل الساحة الأساسية التي سيتقرر فيها النظام الجديد في المنطقة.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن مدير المركز، وما يسمى المبعوث الأميركي السابق إلى سورية جول رايبورن قوله: «إنهم يركزون على المنطقة الحيوية الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط وجبل زاغروس عند الحدود الإيرانية»، موضحاً أن هناك دول الركائز في المنطقة المحيطة بها وتشمل «مصر وتركيا وإيران والسعودية والدول الأخرى في شبه الجزيرة العربية، تلك المنطقة الواقعة في قلب الشرق الأوسط وتعد جزءاً من الشرق الأوسط الكلاسيكي.

وأشار رايبورن إلى أنهم يسعون إلى مساعدة الأشخاص في الولايات المتحدة الذين يتولون أدواراً رسمية وغير رسمية على فهم أفضل لما يحدث في منطقة الشرق الأوسط وتأثيره على الولايات المتحدة وكذلك تأثير ما يحدث على المصالح الأميركية وعلى العالم الأوسع.

ولفت «إلى أنهم يسعون إلى تفسير ما يحدث في واشنطن لأصدقائهم وللجمهور في منطقة الشرق الأوسط لتقديم رؤاهم إلى واشنطن ومعرفة طريقة فهم واشنطن لهم فيما يجب وما لا يجب أن تفعله وتحديد الأولويات بالنسبة لها».

بدوره تحدث مايكل دوران من معهد هدسون وعضو مجلس إدارة المركز الأميركي عن السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً سورية ولبنان وفلسطين، عن السياسة الأميركية التي لمسها في الملف السوري بخلاف سياساتها في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط مثل العراق وإسرائيل.

وأوضح أنه وفي أغلب الأحيان لم تكن لدى الولايات المتحدة أي سياسة أبداً تجاه سورية مع العلم أن لديها سياسات تجاه إسرائيل وفلسطين وإيران.

وبيّن أن الولايات المتحدة وخلال حرب العراق انتهجت سياسة حرب العراق، معتبراً أن سورية كانت على الدوام فكرة ثانوية بالنسبة للولايات المتحدة وفق ما وجده عندما كان يعمل في البيت الأبيض.

وأكد دوران، أن سورية كانت دائماً فكرة لاحقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولم تكن لدى الأخيرة سياسة تجاهها كباقي بلدان منطقة الشرق الأوسط، مضيفاً: إن سورية أصبحت بالفعل الساحة الأساسية التي سيتقرر فيها النظام الجديد في الشرق الأوسط.

وأكد أن سورية لا تزال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فكرة لاحقة، وهذا من الصعب جداً الارتقاء به إلى مستوى الاهتمام المستمر للقارة الكبار.

وأيد رايبورن كلام دوران حول السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة تجاه سورية واهتمام واشنطن بالقضايا الكبيرة والأوسع، معتبراً أن مكافحة الإرهاب هي المشكلة الكبيرة والتي شكلت أولوية في سياسة الولايات المتحدة ما جعلها تفقد أموراً كثيرة في بناء الدولة مثلاً.

واعتبر دوران أن أكبر الأخطاء التي ارتكبتها أميركا بعد أحداث ١١ أيلول هي رفع مستوى مكافحة الإرهاب إلى مستوى إستراتيجي، مشدداً على وجوب أن تكون محاربة الإرهاب أكثر تكتيكية.

كما تحدث رايبورن ودوران عن الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني وأهمية حل المشاكل بينهما بالنسبة للمنطقة ككلها.

ورأى دوران أنه يجب أن يكون مبدأ السياسة الأميركية هو أجل أي شيء في سورية هو أن يتم بناؤه مع النظام التركي، قائلاً: «إذا كانت لدينا فكرة عن سورية فإن الخطوة الأولى هي الذهاب إلى أنقرة والتحدث إلى أردوغان».

وكالات

معد لسرقة النفط والحبوب من الاحتلال الأميركي و«قسد»

مبعوث من واشنطن في الحسكة يدفع للحوار بين إقليم كردستان العراقي و«الإدارة الذاتية»

رحب ما يسمى الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردي في سورية المدعو جمال شيخ بافي، أمس، بمبادرة أميركية لفتح معبر سيمالكا الشهري غير الشرعي بين سورية وإقليم كردستان العراق في شمال شرق الحسكة، بشكل طبيعي، والذي تسيطر عليه ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد».

وذكرت وكالة «نورث برس» التابعة لـ«قسد» أن بافي أشار، خلال لقاء ما يسمى المبعوث الأعلى للحكومة الأميركية إلى سورية نيكولاس جريتجر إلى ترحيب ما يسمى وفد أحزاب «الوحدة الوطنية الكردية» بمبادرة الجانب الأميركي لفتح حوار بين حكومة إقليم كردستان العراق، وما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها «قسد» لفتح معبر سيمالكا غير الشرعي بشكل اعتيادي وتنظيمه بما يخدم السكان وفي كل المجالات.

وأوضح بافي أنه تم التركيز خلال اجتماع جريتجر مع طرفي الحوار الكردي في مدينة القامشلي، على مقومات استقرار وأمن المنطقة، وأشار إلى أنهم تطرقوا لموضوع وفدت إلى غربي حلب، وتداعيات دخول ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي واجهة له إلى المدينة.

ومعبر «سيمالكا» هو عبارة عن جسر عائم أقيم على نهر دجلة، وهو معد لتهريب البضائع وليس لمرور السيارات المشروعة، إنما الخفيفة، وعلى جانبي المعبر هناك أنابيب ممدودة لتهريب النفط السوري المسروق، ذلك أنه في الناحية السورية بمنطقة «طرامين» هناك خزانات متصلة بالأنابيب وفيها يضخ النفط المسروق ويتجه عبر تلك الأنابيب إلى خزانات أخرى موجودة في منطقة زاخو في شمال العراق، وهناك يتم تحميله في صهاريج ومن ثم يبيعه إلى الخارج.

كما تم افتتاح معبر «الوليد» غير الشرعي والواقع أقصى شمال شرق سورية وشمال مدينة اليعربية وجنوب مدينة المالكية، منذ أربعة أعوام، وهو معد لسرقة النفط والحبوب من الاحتلال الأميركي و«قسد»، حيث كانت العلاقات جيدة بين الأميركيين و«قوات البيشمركة» ومازالت جيدة.

وفي ١٣ كانون الأول العام الماضي أغلقت «قوات البيشمركة» التابعة لحكومة إقليم كردستان معبر «فيش خابور» المقابل لمعبر «سيمالكا» بكتل إسمنتية، وذلك بعد هجوم نفذه أشواره «قسد» على الجانب العراقي، حسبما ذكرت مصادر خاصة لـ«الوطن» حينها.

وكالات

جنود لجيش الاحتلال الأميركي يسيرون على معبر سيمالكا غير الشرعي (عن الانترنت)

النظام التركي يخطط لدمج مرتزقته الإرهابيين تحت مظلة واحدة

مرتزقة من الميليشيات المسلحة المنضوية في ما يسمى «الجيش الوطني» المولى من النظام التركي (عن الانترنت)

كشف تقرير أن النظام التركي يخطط لدمج مرتزقته من الميليشيات المسلحة المنضوية في ما يسمى «الجيش الوطني» ضمن «جيش موحد» وتحت «قيادة مركزية» بهدف «إنهاء» حالات الاقتتال فيما بينها، وذلك في مؤشر إلى صحة ما ذهب إليه مراقبون، مؤخراً، بأن صمت أنقرة عن تمدد نفوذ «جبهة النصرة» الإرهابي باتجاه عفرين المحتلة ومناطق أخرى برياف حلب الشمالي هدفه حل ميليشيات بعينها على رأسها «الجبهة الشامية» المكون الرئيس لـ«الفيلق الثالث».

ووفق التقرير الذي نشره موقع «ميدل إيست آي» البريطاني، فإن الهدف من المخطط التركي إنهاء حالة «الفصائلية» التي تتسبب بتكرر حالات الاقتتال بين مرتزقة نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التركي وسببها الرئيس الخلافات على تقاسم مواقع السيطرة والنفوذ والممسوقات من ممتلكات المدنيين والممتلكات في المناطق التي ينتشرون فيها، وذلك وفق ما نقلت وكالة «نورث برس» الكردية التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية–قسد» عن الموقع.

ونقل الموقع عن مصادر: إنه سيتم حل «فصائل» ومكونات «الجيش الوطني» بموجب «الخطة» الجديدة، وستظهر خلال الفترة القادمة «قيادة مركزية» و«جيش موحد يشمل جميع الفصائل»، مع إشارتها إلى فشل محاولات سابقة للنظام التركي بهذا الصدد.

وأضافت المصادر: إن «جميع الفصائل ستنسحب من المناطق الحدودية، وسيجري تشكيل جيش نظامي بقيادة مركزية»، مستبعدة في الوقت ذاته دمج ما تسمى «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لتنظيم «النصرة»، معللة ذلك بأنها ليست في الحسابات التركية.

واستشهد التقرير بما حدث قبل أيام من اقتتال بين ميليشيات من «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي، على خلفية مقتل «الناشط» الإعلامي عبد اللطيف غنوم وزوجته، في مدينة الباب شرق حلب من مسلحين تابعين لـ«فرقة الحمزة»، ليستغل «النصرة» الموقف ويوسع مناطق سيطرته من إدلب باتجاه عفرين المحتلة ومناطق أخرى في ريف حلب الشمالي تنتشر فيها مرتزقة الاحتلال التركي ولا سيما مدينة الباب وسط صمت نظام أردوغان.

على صعيد متصل، اعتقل ما يسمى «جهاز الأمن العام» التابع لتنظيم «النصرة» الذي السوري تنظيم «القاعدة» الإرهابي ٩ أشخاص بينهم مسلحون من «فرقة الحمزة»، و«فرقة السلطان مراد»، في مدينة عفرين وبلدة جندريس بريفها الجنوبي الغربي.

وفي الثاني والعشرين من الشهر الجاري، أكدت مصادر أهلية في مدينة عفرين لـ«الوطن» أن تنظيم «النصرة» لم ينسحب من عفرين، التي سيطر عليها في ١٣ من الشهر ذاته، وفق الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع «الفيلق الثالث»، وإنما يتخفى مسلحوه بزي وشارات ورايات حلفائه من مسلحي «الجيش الوطني»، الموالي للاحتلال التركي.

وأوضحت المصادر أن مسلحي «النصرة» استولوا في وقت سابق على مقار لهم في شقق سكنية ومنازل تجاور أو مطلة على الحواجز التي انتشر فيها مسلحو «حركة أحرار الشام»، بموجب الاتفاق مع «الفيلق الثالث» برعاية الاستخبارات التركية، والذي أصبح مغلق بعد هيمنة «النصرة» على بقية بلدة وبلدات عفرين وتمدده باتجاه بلدتي قطمة وكفر جنة على تخوم مدينة إعزاز.

وكالات

كندا استعادت ٤ من مواطنيها من مخيمات الميليشيات .. والتنظيم قطع رأس رجل بريف دير الزور

مفخخة داعشية إلى سجن الرقة لتهريب المساجين.. و«قسد» تواصل استنفارها

مع إعادة كندا ٤ من مواطنيها المحتجزين في مخيماتها شمال شرق سورية، ترددت أنباء عن إرسال تنظيم داعش الإرهابي سيارة مفخخة باتجاه سجن الرقة المركزي بهدف تهريب مساجين من مسلحيه كان حين واصلت ميليشيات «قوات سورية الديمقرطية– قسد» استنفارها في محيط السجن بالتزامن مع إقدام خلايا التنظيم على قطع رأس رجل في مناطق سيطرة الميليشيات بريف دير الزور بتهمة السحر.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس أن تنظيم داعش أرسل سيارة مفخخة من منطقة سلوك الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال التركي والمرتزقة الموالين لها في ريف الرقة الشمالي باتجاه سجن مدينة الرقة المركزي، الذي تسيطر عليه «قسد» وذلك بهدف تهريب معتقلي التنظيم من السجن، بالتزامن مع مواجهة الميليشيات استنفارها الأمني في محيطه.

وأشارت المصادر إلى أن حالة من الذعر سادت المنطقة، وسط استنفار أمني لما تسمى «قوات الكومانودوس» التابعة لـ«قسد» حول محيط السجن وتدقيق على الهويات وإغلاق المدارس والمحال التجارية المحيطة بالسجن.

ويوم الإثنين، تلقت مواقع إلكترونية معارضة عن مصادر خاصة تأكيدها أن مسلحي «قسد» استقلوا في محيط السجن المركزي الذي تسيطر عليه وتعتقل فيه مسلحين من داعش، وأنهم قطعوا طرقات مؤدية إليه ونشروا حواجز مدعومة بمرشحات وسواتر ترابية.

وقالت المصادر حينها: إن العملية جرت بعد أنباء عن نية تنظيم داعش شن هجوم على السجن، على حين رجحت مصدر آخر احتمال حدوث استعصاء داخل السجن من قبل مسلحي التنظيم، مشيرة إلى أن الاستنفار إجراء احترازي.

وفي الـ٢٦ من الشهر الماضي، تحدثت صفحة «فرات بوست» المحلية المعارضة عن هروب ١٣ داعشياً من السجن المركزي في مدينة الرقة، وحصول اشتباكات بينهم وبين مسلحي «قسد» على حاجز الفروسية، مشيرة إلى أن خلايا التنظيم في الرقة ساعدت السجناء على الهروب من السجن عبر حفر أنفاق تصل إليه.

ويقع السجن المركزي شرق دوار حزيمة بمدينة الرقة وكان مركزاً للحبوب واستولت عليه «قسد» وحصنته ورفعت الجدار الإسمنتي فيه ليصبح قسمين، الأول: سجن للنساء، والثاني: سجن لمسلحي التنظيم والمتعاملين معه.

ويوجد في هذا السجن نحو ٧ آلاف مسلح من تنظيم داعش وهم محصن بمسلحين من «قسد» في الخارج ومن الداخل بمسلحي ما تسمى قوات «الأسايش» التابعة للميليشيات.

جاء ذلك، في وقت عثر فيه أهالي قرية جزرة البوحميد بريف دير الزور الغربي التي تسيطر عليها «قسد»، على رأس مقطوعة ومعلقة على بناء قيد الإنشاء، في القرية، حسب المصادر الإعلامية المعارضة التي ذكرت أمس، أنه لم يتم التمكن من معرفة هوية الرأس.

وأشارت المصادر، إلى أن جريمة القتل تمت ليل الثلاثاء، بتهمة السحر، وأن أصابع الاتهام تشير إلى خلايا تنظيم داعش.

في الأثناء شمال وسط كندي إلى مناطق سيطرة وتمركز شمال شرق سورية، عقد كلاً من المدير العام في مديرية الأمن وإدارة الطوارئ بوزارة الخارجية سيباستيان بوليو، ومدير مكتب التنظيم، مشيرة إلى أن قسم تقييم التهديدات بوزارة الخارجية طارق غوردون، وفق ما ذكرت وكالة «نورث برس»، الكردية أمس.

ونقلت الوكالة عن بوليو، قوله: إنهم، «جاؤوا لاستعادة ٥ من رعاياهم (امرأتين وطفلين) من شمال وشرق سورية» (عوائل الدواعش المحتجزين في مخيمات قسد).

وأشار إلى أن حكومة بلاده ستعمل على إعادة تأهيل هؤلاء الرعايا وحفظ أمن الكنديين والالتزام بكل الجوانب المطلوبة من خلال اتخاذ هذا القرار بإعادة رعاياهم.

وسبق أن استعادت الحكومة الكندية ثلاثة أطفال من رعاياها على دفعات من مخيمات «قسد» في الأشهر الماضية.

وتحتجز «قسد» في مخيماتها شمال شرق البلاد وإلى جنوبها، شرق الحسكة أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، آلافاً من مسلحي تنظيم داعش وعوائلهم بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يردّ عليها إرهابهم، بعدما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

بموازاة ذلك، أكد مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي في تغريدة على «تويتر»، نقلتها وكالة الأنباء العراقية «واع» أنه بحث مع وزير الخارجية إياد حسين، والتي تقضي بإخفاء الرقم السري لـ«القاعدة» تحت غطاء حفاظه من مرتزقة أنقرة داخل عفرين وإبقاء سيطرته على المدينة وريفها من خلال الأمن العام وإدارة الحواجز للتنظيم، ريثما يعيد النظام التركي تقييم الخطة للانطلاق من جديد في تحقيق أجندته.

المصادر لفتت إلى أن نظام أردوغان كان ولا يزال يستهدف من التطور الدراماتيكي الذي حدث في عفرين، تشكيل مؤسسة عسكرية مركزية بإدارة «النصرة»، تضبط الفوضى الأمنية التي تسببت بها مرتزقته التي يسميها «الجيش الوطني»، عدا إدارة المعابر والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في عموم مناطق احتلاله، وبما يعيد ترتيب تلك المناطق تمهيداً لإعادة مليون ونصف المليون لاجئ سوري من الداخل التركي إليها وإلى مناطق الحكومة السورية من خلال مفاوضات أمنية بين الجانبين، وذلك قبل انتخابات الصيف المقبل المصيرية.

واعتبرت أن استعجال نظام أردوغان تحقيق مكاسب من القبول بتنفيذ خطة استخباراته بإدخال تعديلات على خطوط تماس الشمال السوري بزج الفرع السوري لـ«القاعدة» في مواجهة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في عفرين، ولاحقاً في دون وبلدات إعزاز ومارع وأخترين وجرابلس والباب، سرع في تخبطه وفاقم من تهوره، إثر رفض واشنطن والعواصم الأوروبية القاطع والحازم للخطوة، بعد إرغامه سابقاً على وضع عملية العسكرية لتوسيع حزام بلاده الأمني جنوباً وبعمق ٣٠ كيلو متراً داخل الأراضي السورية وراء ظهره.

المصادر أعربت عن قناعتها أنه لا يوجد رابط بين ما جرى ويجري في عفرين مع ملف التقارب السوري– التركي، الذي سوقته تسريبات وسائل الإعلام التركية لأردوغان، ويعيداً عن أي «تقاهمات» مع ضامني مسار «أستانا» الروسي والإيراني، من أجل الضغط على «قسد» وإعادة ترتيب أوراق الشمال السوري من جديد.

وشددت على أن نظام أردوغان في ورطة راهناً من تهوره في عفرين، فلا هو قادر على مواصلة فرض «النصرة» ولا إعادة عقارب الساعة إلى الوراء بالركون إلى مرتزقته المنتشرة في المنطقة.

وخلصت المصادر إلى القول: إن سياسة «خلط الأوراق»، التي تستهوي أردوغان باللعب على الصراعات والتناقضات الإقليمية والدولية، قد تكلفه كثيراً، فمن الناحية التركي المؤزم يقوة داخل بلاده، والذي بات يدرك جيداً أن مصالحه لا تتقاطع أبداً مع سياسات وتقلبات مزاج زعيم النظام التركي.

يقدّر عددهم بالمئات.. وحجار: العملية تسير من دون عوائق وقافلة جديدة الإثنين المقبل

عودة أولى دفعات النازحين السوريين من لبنان وفق آلية متفق عليها بين الدولتين

نازحون سوريون في لبنان يستعدون للعودة إلى سورية (أ ف ب)

استؤنفت أمس عمليات العودة الطوعية للنازحين السوريين في لبنان إلى بلدهم وفق خطة الحكومة اللبنانية وبموجب آلية متفق عليها مع الحكومة السورية، إذ عادت عشرات الأسر المهجرة، تقدر أعداد أفرادها بالمئات، عبر معبري الدبوسية بريف حمص والزمراني بريف دمشق، إلى قراهم وبلداتهم التي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب، وسط تسهيلات وإجراءات ميسرة من الجانب السوري وتأكيدات رسمية لبنانية بأن العملية سارت دون عوائق.

واتخذت الجهات المعنية في محافظتي حمص وريف دمشق جميع الإجراءات لاستقبال العائدين إلى أرض الوطن بالتعاون والتنسيق مع مديريات الصحة والشؤون المدنية والهجرة، حيث قدمت فرق صحية في معبري الدبوسية والزمراني الخدمات اللازمة للعائدين ولفتحات للأطفال، في حين تم تأمين سيارات لتقليم إلى مناطقهم وتأمين وصول أمتعتهم التي نقلتها شاحنات نقل خاصة، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

مدير مركز الدبوسية الحدودي فادي عيسى، أشار في تصريح إلى أنه تم تقديم التسهيلات للمواطنين السوريين العائدين الذين هجروا من منازلهم وبلداتهم قسراً بفعل الإرهاب، وذلك من خلال إجراءات مبسطة وتقديم الخدمات الصحية ووصولهم إلى بلداتهم وبيوتهم بيسر وسهولة وأمان.

بدوره، تحدث مدير صحة حمص مسلم أتاسي حول الإجراءات الصحية المتخذة من الكوادر الصحية والطبية في المديرية لاستقبال المهجرين العائدين إلى سورية من خلال فرق عمل مجهز بسيارة إسعاف وعيادة متنقلة تضم فريقاً طبياً متكاملاً، إضافة إلى فريق للقاحات ضد فيروس «كورونا» وضد شلل الأطفال لمن هم دون الخمس سنوات، في حين لفت ممثل محافظة حمص جلال فاخوري إلى أن المحافظة أمنت وسائل نقل للعائدين إلى مناطقهم، وتتم مرافقتهم حتى وصولهم إلى منازلهم.

ومن العائدين، قال سعيد عامر من قرية تلدو في منطقة الحولة بريف حمص: إنه مهجر منذ عشر سنوات من قريته، واليوم (أمس الأربعاء) يعود من لبنان إلى قريته بعد عودة الأمن والاستقرار إليها، داعياً جميع المهجرين السوريين للعودة والتخلص من الظروف القاسية، والمعاناة التي يعيشها المهجرون في الغربة.

شعيب حلواني من حي الخالدية بمدينة حمص والذي هُجر منذ إحدى عشرة سنة أشار إلى أن «معظم السوريين الذين هُجروا قسراً من منازلهم وبلداتهم تحت ضغط المجموعات الإرهابية، لم يعيشوا ظروفاً سهلة في المهجر، فقد كانوا متنقلين بين المخيمات وعانوا الكثير»، مؤكداً أن الوطن «هو الأمن والأمان مهما اشتدت المحن».

وبعد غياب عشر سنوات، قالت هاجر جندبي من أبناء مدينة حمص: «فرحتي لا أعطيها لأحد بعودتي إلى وطني سورية بعد أن عم الأمان والاستقرار بفضل القيادة في سورية وجيشنا البطل»، مضيفة: «اليوم عادت إلينا الروح».

وعلى الجانب اللبناني، وخلال اشرافه والجهات المعنية اللبنانية، أكد وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال هيكتور حجار في كلمة له، أن «العملية تسير من دون أي عوائق»، داعياً النازحين إلى «التسجيل لدى الأمن العام للعودة الطوعية إلى قراهم ومنازلهم»، معلناً عن انطلاق «قافلة جديدة الأسبوع القادم»، وقال: «مستمرون والجهات المعنية تعمل على تأمين قافلة اليوم (أمس الأربعاء) الشهر الماضي، لافتاً إلى أن القافلة الجديدة «ستنطلق في الـ٣١ الشهر الجاري وستكون أكبر»، منوهاً في الوقت ذاته بـ«شفافية» الجانب السوري وتعاونه، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سبوتنيك».

وقال: «نشجع اللاجئين السوريين ممن لم يستطيعوا التسجيل على العودة»، ومدير الأمن العام اللواء عباس إبراهيم يتابع مع الجانب السوري عودة النازحين»، مؤكداً أن «ليس هناك ضغط على النازحين للعودة إلى سورية بل هي شخصية وطوعية ولبنان لم يجبر أحداً».

بدوره، جدد وزير المهجرين اللبناني عصام شرف الدين في تصريح التأكيد على أن العرقلات والضغوطات الدولية وعملية التخويف التي حصلت عبر الوكالات الإعلامية أخرت كثيراً انطلاق قوافل العائدين، وأشار إلى أنه كان من المفترض أن تنطلق قافلة اليوم (أمس الأربعاء) الشهر الماضي، لافتاً إلى أن القافلة الجديدة «ستنطلق في الـ٣١ الشهر الجاري وستكون أكبر»، منوهاً في الوقت ذاته بـ«شفافية» الجانب السوري وتعاونه، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سبوتنيك».

وشدد شرف الدين، على أن هدف الأطراف التي تعرقل عودة النازحين السوريين في لبنان هو استثمار سياسي، وقال «يريدون إجراء صفقة مع الدولة السورية بعد مدة، وأن يستفيدوا من النازح الذي هو ضحية بملف سياسي».

في السياق، أوضح رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني طلال أرسلان، أن «إعادة تنشيط عودة النازحين إلى بلادهم يحقق الخطة التي أقرت في مجلس الوزراء» ويثبت من جديد أن الموضوع متوقف على قرار سياسي لبناني متحرر من الضغوط الدولية وهو ما لم يكن متوافراً في السابق، علماً أننا نلقينا كل التنسيق والتعاون والتسهيلات المطلوبة من قبل الدولة السورية.

وأضاف: «المهم اليوم أن يكون هناك قرار سياسي جدي وليس صورياً حيث المطلوب تغليب المصلحة الوطنية بعيداً عن مصالح الخارج، وهنا لا بد من شكر اللواء عباس ابراهيم المؤتمن على هذا الملف».

وفي إطار خطة «عودة النازحين الطوعية والآمنة»، التي بدأتها السلطات اللبنانية عام ٢٠١٧ على دفعات، وأعلنت مؤخراً استئناف تنفيذها، عاد وفق بيانات الأمن العام اللبناني، أكثر من ٤٠٠ ألف نازح إلى سورية.

وتقوم الحكومة السورية، منذ سنوات، بجهود حثيثة لإعادة اللاجئين السوريين في دول الجوار والدول الغربية إلى وطنهم، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم، لكن دولاً إقليمية وغربية داعمة للإرهاب في سورية، تعرقل عودة هؤلاء اللاجئين بهدف الضغط على الحكومة السورية من خلال هذا الملف في المفاوضات السياسية.

وكالات

قولاً واحداً

محمد نادر العمري

«كسر الأمواج» تتهاوى أمام جبروت «عرين الأسود»

ليس غريباً على الإطلاق بأن يقوم الكيان الصهيوني وساسته الرسميون والعسكريون بتبني سياسات عدوانية مهما كان شكلها قبيل أي انتخابات داخلية، أو لتفريغ أزمات داخلية، أو لأي سبب يشكل دافعاً للسلوكيات العدوانية، غير أن الواقع اليوم في الضفة الغربية وبصورة خاصة في مدينة نابلس لا ينطبق عليه هذا المنطق الصهيوني وإن كانت الانتخابات البرلمانية المبكرة للمرة الخامسة على الأبواب، وما سبقها وما يتوقع أن يتزامن مع حدوثها من مزايدات صهيونية تتبناها الأحزاب والشخصيات المرشحة في برامجها الانتخابية كمحاولة لاستقطاب المزيد من أصوات الناخبين.

لقد بات الحصار المفروض على مدينة نابلس منذ العاشر من شهر تشرين الأول الجاري خارج هذه الحسابات الانتخابية بنسبة كبيرة، في ظل تزايد المخاوف الاستخباراتية الأمنية والعسكرية الإسرائيلية من التطورات الحاصلة بمدن الضفة الغربية التي بدأت تشهد تطورات ومتغيرات ميدانية، عسكرية وأمنية، تنذر بنواة انتفاضة جديدة تقودها حركات أو مجموعات ناشئة في أكثر من رقعة جغرافية ضمن إطار الضفة الغربية، وهو ما شكل مخاوف حقيقية من أن تتحول الضفة «لعش دبابير» من المقاومة والعمل الفدائي على غرار قطاع غزة المحرر، وهو ما عكسته تصريحات المسؤولين الصهاينة في الآونة الأخيرة.

تتصدر مجموعة «عرين الأسود» قائمة المخاوف الإسرائيلية، التي يبدو حتى يومنا هذا، أنها فشلت في إنهاء الحالة الفريدة والنوعية لعملها ونشاطها المقاوم، رغم حداثة المجموعة التي أعلنت عن نفسها بشكل علني لأول مرة بداية شهر أيلول الماضي أثناء